البرلمان العربي والبرلمان الأوروبي
دراسة مقارنة

د. حسين غربية(*)

مقدمة:

التجمعات الاقليمية، لماذا؟ سؤال يطرح من اجل فهم الغاية من هكذا مؤسسات. هل هي من اجل التعارف وطرح الافكار والتمنيات، ام هي من اجل ترجمة الافكار والتمنيات الى افعال وسياسات؟ مما لا شك فيه ان التجمعات الاقليمية هي وسيلة اساسية لتقوية الدول الاعضاء ذاتيا وعلى صعد مختلفة ومواجهة جهات اخرى فردية كانت ام جماعية، وذلك على حسب الرأي المعروف ان في «الاتحاد قوة» وهذا صحيح. والمنظمات الاقليمية ما هي الا انعكاس للدول المكونة لها. فان كانت هذه الدول قوية فانه حكما ستكون المنظمة الاقليمية قوية والعكس صحيح. فالهدف الاساس للتجمع الاقليمي هو في تنازل الدول الاعضاء عن جزء من سيادتها لصالح المنظمة الاقليمية من اجل هدف اسمى تتمناه وتعمل من اجله الدول الاعضاء.

ان فكرة الاتحادات او التجمعات الاقليمية ليست بجديدة، حيث كانت من ضمن اهدافها الحد من الحروب التي كانت تحصل ضمن اقليم جغرافي معين. فالحروب كانت عاملا اساسيا دفعت بهذه الدول للتفكير في وضع حد لها فكانت فكرة التجمعات الاقليمية. تبعها بعد ذلك تطور العمل من اجل الوصول الى توحيد السياسات العامة للدول الاعضاء قدر الامكان من اجل الوصول الى قرارات جماعية تتوافق والاستراتيجيات العامة التي تتبناها هذه التجمعات. ان فكرة الحد من الحروب لم تكن فكرة جديدة بل انها فكرة قديمة، قال بها الفلاسفة اليونانيون كأفلاطون وارسطو حيث قالا بضرورة تقديم الحكمة والعدالة على القوة. وفي القرن الرابع الميلادي قال ممثلو الكنيسة على لسان القديس اوغسطين الذي حرم الحروب التي تقوم على الهجوم والاحتلال وبرر

(*) أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الحرب الدفاعية ضمن المجتمع المسيحي فقط مع السماح بالحرب ضد الدول «الكافرة» واستمرت هذه الفكرة بالتداول حيث اكدها توماس الاكويني لتبرير الحروب الصليبية[١]. ولم تقتصر هذه الافكار على القارة الاوروبية بل كانت الصين اسبق بطرح الافكار المناهضة للحروب. وجاءت هذه الافكار على يد الفيلسوف كونفوشيوس في القرن السادس قبل الميلاد الذي رفض العنف ودعا الى التسامح والاعتدال في العلاقات ما بين الدول. وتبعه الفيلسوف موتي في القرن الخامس قبل الميلاد الذي اعتبر القتل اثناء الحروب جريمة كأي جريمة قتل او سرقة ولكن بدرجة اكبر. فهو يرفضها لانها لا انسانية اضافة الى كونها مدمرة للاقتصاد[٢]. وتوالت اراء الفلاسفة والمفكرين منذ عصر النهضة وحتى اليوم الداعية الى التفاهم والتسامح وحل المشاكل والنزاعات بالطرق السلمية عوضا عن استخدام العنف.

وكانت البداية مع اوروبا حيث تأسس ما عرف انذاك ب «كونسرت اوروبا» في سنة ١٨١٥ على اثر هزيمة نابليون، حيث اجتمعت الدول الكبرى انذاك كبريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا للوقوف في وجه نابليون. وكان الهدف الاساس لهذا التجمع هو امني بالدرجة الاولى يقوم على حفظ التوازن بين الدول الاوروبية[٣] .ولكن مع تطور التقنيات والمواصلات وسهولة التقارب بين الامم، تطور مفهوم التجمع الاقليمي ليطال امورا اخرى اقتصادية واجتماعية وانسانية.

ولكن مع استمرار الحروب بين الدول وخصوصا في القرن العشرين مع التطور الهائل لصناعة الاسلحة ذات الدمار الشامل، كان ضروريا ان تستمر الجهود في العمل على تأسيس تجمعات اقليمية او دولية من اجل منع الحروب فكانت عصبة الامم التي تأسست على اثر الحرب العالمية الاولى لتحقيق هدفين اساسين هما: الحفاظ على السلام والامن الدوليين، وتطور التعاون على اساس العدالة والقانون الدولي. غير ان هذه العصبة لم تستمر طويلا حيث انتهت عمليا مع بداية الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩. ان دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم صحة الاسس التي قامت عليها العصبة مما ادى الى انهيارها. ولكن المحاولات لم تتوقف بل كان العمل على تأسيس الامم المتحدة وهي تجمع اخر برز الى الوجود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وما زالت مستمرة في عملها. غير ان هذا التجمع الجديد تعرض لنكسات كثيرة وخصوصا في فترة الحرب الباردة وفترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث ارتفعت اصوات لتقول بعدم فاعلية الامم المتحدة او بتهميش دورها او الهيمنة على قراراتها. غير ان استمرارها هو تاكيد على ضرورتها في حياة الدول الاعضاء لما لها من ايجابيات بالرغم من كل الشوائب التي تحيط بها.

ان التطرق ولو بشكل سريع الى هذه التجمعات كان ضروريا كمدخل لموضوعنا حيث ان التجمعات سواء اكانت دولية او اقليمية تتشابه في الاهداف المنشودة وهو الحد من الحروب والعمل على التعاون والتفاعل في شتى المجالات الانسانية.

---

(١) A. LeRoy Bennet & James Oliver, ***International Organisation: Principles and Issues***, 7th ed, Prentice Hall, New Jersey, 2002, p. 5.

(٢) Ibid.,

(٣) Ibid., p.9.

ان للعامل الجغرافي اهمية كبرى لنجاح او فشل اي تجمع سواء اكان اقليميا او دوليا. فمن الواضح ان التجمع الدولي المتمثل بالامم المتحدة لم يمنع الحروب بين الدول الاعضاء. فالحروب والازمات بين الدول الاعضاء كانت على اشدها وخصوصا في فترة الحرب الباردة وما تلاها. حيث شملت هذه المنظمة الدولية دولا متناقضة سياسيا واستراتيجيا كما كانت الحال بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كقطبين اساسيين، اضافة الى اختلاف الاستراتيجيات والنظم السياسية في الدول الاصغر حجما. وذلك على عكس التجمعات الاقليمية التى تضم مجموعة متجانسة من الدول المتجاورة للوصول الى اهداف مشتركة اهمها الحد من العنف وتفعيل التعاون فيما بينها. ولكن هل بالضرورة ان ينجح التجمع الاقليمي؟ ان الجامعة العربية على سبيل المثال تضم جميع الدول العربية التي تتميز بالتاريخ المشترك ووحدة اللغة والدين والعرق الى ما هنالك من عوامل مشتركة: غير ان هذه الجامعة لم تمنع الحروب بين اعضائها الذين كانوا منقسمين الى محورين احدهما كان يدور في فلك الاتحاد السوفياتي والاخر يدور في فلك الولايات المتحدة. فالحروب بين الدول العربية كانت إحدى المزايا في العالم العربي والخلافات فيما بين اعضائها كانت وما زالت على اشدها. السؤال هو لماذا؟

وفي المقابل نرى تجمعا اقليميا اخر هو الاتحاد الاوروبي الذي تطور من اتحاد شركات الفحم والحديد والصلب الى السوق الاوروبية المشتركة وصولا الى الاتحاد الاوروبي. والميزة لهذا التجمع هو التعاون الكبير بين اعضائة وانهاء حالة الحرب فيما بين دول الاتحاد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. حيث انقسمت اوروبا انذاك الى معسكرين شرقي وغربي. ان التسمية التي عرفت بالمعسكر الشرقي والمعسكر الغربي في اوروبا لم تكن فقط بسبب وجود القطبين انذاك وهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. انما كان بسبب النهج الايديولوجي لهذين المعسكرين، حيث انتهج المعسكر الشرقي الايديولوجية الشيوعية اما المعسكر الغربي فقد انتهج الايديولوجية الليبرالية التي تقوم على مصلحة الفرد بالدرجة الاساس، وذلك على عكس الايديولوجية الشيوعية. لذلك فقد وجدت اوروبا الغربية ان اهدافها وغايتها وجميع مقوماتها سواء اكانت سياسية ام اجتماعية او اقتصادية هي واحدة. فكانت حالة التشابه هذه التي تقوم على اساس الفرد النقطة الاساس التي انهت حالة الصراع فيما بين اعضاء المعسكر الغربي، وحثت هذا المعسكر على التعاون والاندماج بسبب وحدة الاهداف والغايات.

ان وحدة الاهداف والغايات القائمة على وحدة الايديولوجية الفكرية كانت اذن الاساس الذي فرز اوروبا الى معسكرين، حيث كان من المستحيل انسجام الفكر الشيوعي مع الفكر الليبرالي. اي بمعنى اخر ان الانسجام بين المعسكرين هو بحكم المستحيل بسبب ان إحدى هاتين الإيديولوجيتين تقوم على مناهضة الحرية الفردية بينما الاخرى تقوم عليها.

ان هذا الانسجام ادى الى نجاح المعسكر الغربي في اوروبا في التفاعل على الرغم من تعدد اللغات واختلاف الاعراق واختلاف المذاهب الدينية وكثرة الحروب فيما بينهم في الماضي، والسؤال هنا هو لماذا؟ وفي الوقت الذي فشلت فيه الجامعة العربية في الحد من الخلافات فيما بين اعضائها، استطاعت اوروبا ان تضم اغلب الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي ليصبح عدد اعضاء الاتحاد ٢٧ دولة.

والمفارقة ان جميع التجمعات الاقليمية العربية وليس فقط جامعة الدول العربية لم تكلل اعمالها بالنجاح. فالاتحاد المغاربي تأسس مع

وقف التنفيذ، ومجلس التعاون الخليجي وعلى الرغم من التجانس الكبير في دوله سواء على الصعيد الاجتماعي او الاقتصادي او حتى في تشابه انظمته السياسية الا ان الخلافات فيما بين دوله تمنعهم من تفعيل عملها ولم تصل حتى الان الى مستوى الطموحات. فلا بد اذن من وجود مشكلة اساسية ان لم تحل لن تجدي هذه التجمعات الاقليمية العربية نفعاً.

ان محاولتنا هنا هي للوقوف على الاسباب الرئيسية للنجاح والفشل لأي تجمع اقليمي. فهل فعلا يكفي ان يكون هناك قرار سياسي تتخذه النخبة الحاكمة لمجموعة من الدول لانشاء تجمع اقليمي، ام ان المسألة اعقد من ذلك واشمل؟ اضافة لذلك ماهي العوامل التي تحصن التجمع الاقليمي من الانهيار وتدفع به الى التقدم؟ وقد واجهتنا صعوبة كبيرة في البحث عن المادة المتعلقة بالبرلمان العربي حيث انها محدودة جدا لاتتجاوز على الاطلاق قرار التأسيس واصدار النظام الاساسي والداخلي، وبعد اكثر من ستين عاما على تأسيس الجامعة العربية نرى الوضع العربي من سيئ الى اسوأ مما يطرح السؤال عن مدى اهمية التجمعات الاقليمية العربية. وذلك بعكس الجانب الاوروبي حيث وجدنا الكم الهائل من المعلومات التي توثق جميع مراحل التطور التي ادت الى الوصول الى الاتحاد الاوروبي وبالتفاصيل المملة. وكانت الانترنت المصدر الاساس الذي استقينا المعلومات منه.

لذلك فإن بحثنا هذا سوف ينقسم الى ثلاثة عناوين، نعالج في الاول الاسباب التي ادت الى انشاء البرلمان العربي ومدى فعالية هذا البرلمان. اما العنوان الثاني فسيناقش الاسباب التي ادت الى انشاء البرلمان الاوروبي ومدى فعالية هذا البرلمان. والعنوان الثالث والاخير سنقارن فيه بين البرلمانين للوقوف على مدى فعاليتهما واسباب النجاح او الفشل.

أولاً: البرلمان العربي

لم يكن من السهل معالجة انشاء البرلمان العربي وذلك بسبب ان هذه المؤسسة هي عادة جزء من منظومة مؤسساتية في مجتمع سياسي، يشمل الى جانبها السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وهذه المؤسسات الثلاث هي مؤسسات متوازية في تأسيسها لها اهدافها المميزة، اضافة الى كونهم يتمتعون بسلطة رقابية على اعمالهم. ويظهر مدى فعالية هذه المؤسسات الثلاث بشكل فاعل في المجتمعات التي تعتمد الديمقراطية في نظامها، حيث يعتمد مبدأ فصل السلطات، وتكون عملية المحاسبة اساسا في هذه المجتمعات.

لذلك اجد من الضروري البدء بالكلام عن التجمع الاقليمي الاكبر في العالم العربي وهو «الجامعة العربية»، ولو بشكل مختصر للوقوف على الطريقة التي أنشئت بها وكيفية تطورها للوقوف على مدى اهميته وفعاليته وضرورته، وخصوصا ان البرلمان العربي قد أنشئ بقرار قمة عربي.

● الجامعة العربية

تأسست جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥ من قبل سبع دول عربية[٤]، وابرز صفاتها انها ذات طابع سياسي تهدف كما تبينه المادة الثانية من ميثاقها هو «توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها

(٤) الدول العربية المؤسسة هي لبنان ومصر والعراق والاردن وسوريا واليمن والسعودية. علي ابو هيف، القانون الدولي العام، ط ١٧، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٧، ص ٦٨٥

السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانه استقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها». ويتصف الميثاق بالشمولية والتنوع الواسع في تحديد مجالات العمل العربي المشترك، حيث يشمل تنسيق الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والامنية من اجل تحقيق التعاون الجماعي وحماية الامن القومي العربي، وصون استقلال الدول الاعضاء وسيادتها[٥]. لذلك فقد جاء ميثاق الجامعة العربية موفقا بين اتجاهين قطري وقومي، ولم يأت كقوة اقليمية مسيطرة تفرض ارادتها على الاخرين[٦].كما يفتح الباب امام الدول الراغبة فيما بينها، في تعاون اوثق، وروابط اقوى مما نص عليه الميثاق، لتعقد بينها من الاتفاقات كما تشاء لتحقيق هذه الاغراض. والسؤال المطروح هنا هو هل تقوم المنظمات الاقليمية على توازنات؟ ام تقوم على تفاعل ودمج لمختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من قضايا؟

نلاحظ هنا عدم وجود ضوابط للعمل العربي المشترك بل ترك الامر للدول الاعضاء لتحدد نوع العلاقة التي تنوي اقامتها، وبذلك فقد هذا التجمع الاقليمي الغاية الاساسية من تأسيسه. ويردف الميثاق ويكمله وثيقتان رئيسيتان هما معاهدة الدفاع العربي المشترك في شهر نيسان ١٩٥٠ الذي هو من انجازات اللجنة السياسية التي اقرت اتخاذ تدابير ووسائل بما في ذلك القوة المسلحة لرد اي اعتداء يقع على دولة من الدول الاعضاء، الا انها تركت الاختصاص النهائي في حفظ السلام لمجلس الامن[٧]. كما تم تأسيس ميثاق العمل الاقتصادي القومي في شهر تشرين الثاني ١٩٨٠.

والملاحظ هنا هو عدم وجود تسلسل تاريخي يبين ماهية التطور التي استدعت انشاء او تأسيس تلك المؤسسات، والتي بقرار لا يستند الى سياسات عملية، وكأن الهدف هو اكمال «الديكور» اللازم لاكمال هيكل الجامعة العربية. فهل من الممكن ان تكون الجامعة على هذا النحو خصوصا انها معنية بمجال جغرافي مساحته اكثر من ١٣ مليون متر مربع، وذات موقع استراتيجي على خارطة العالم ومن اكثر الدول ثراء في العالم؟ والملفت للنظر ايضا ان انعقاد اجتماعات الجامعة العربية على مستوى القمة من سنة التأسيس في ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٦٤ لم تحصل سوى مرتين فقط. فهل يعقل ان تأسس منظمة اقليمية بهذا الحجم وخصوصا ان اغلب الدول العربية كانت في مرحلة الخروج من الوصاية او الاستعمار الاجنبي؟ لم تكن هذه الدول مهيأة او تمتلك الخبرة في مجال الحكم او التعاون مما انعكس سلبا على عقد اجتماعات دورية عملانية من اجل تطوير العمل العربي المشترك، حيث انهمك القادة العرب في بناء البيت الداخلي ومواجهة الصعوبات المتعلقة في هذا البناء. لذلك يتوجب الوقوف قليلا عند الجامعة العربية لانها المؤسسة الأم التي انبثق عنها البرلمان العربي واعطاء بعض الملاحظات واهمها:

- تم اصدار المئات من القرارات اهمها قرار اللاءات الثلاث (لا للاعتراف، لا للتفاوض، لا للصلح) ومقاطعة جمهورية مصر لتوقيعها

(٥) http://arabic.cnn.com/2003arab.summit2003/2/25arab.league/jndex.html
(٦) http://www.26sep.net/newsweekprint.php?Ing=arabic&sid=31609
(٧) Ibid.,

اتفاقية السلام مع اسرائيل، وتأسيس منظمة التحرير العربية، لننتقل بعدها لاقرار مشروع السلام مع اسرائيل.

● ان الصراع العربي الاسرائيلي كان هو القضية المحورية في جميع مؤتمرات القمة، غير انها لم تستطع ان تفعل شيئا.

● ان المحاضر الختامية للمؤتمرات العربية تشبه بعضها بشكل كبير حيث تصلح لكل قمة، مما يؤكد الاهتمام بالجوانب الكلامية على حساب المواقف والافعال. وحتى لو اتفق العرب على موضع معين كالذي حصل في قمة بيروت في ٢٠٠٢ فيما يتعلق بمبادرة السلام العربية التي تقوم على اعادة الاراضي المحتلة لقاء التطبيع الشامل. فشل العرب في الضغط لتحقيق هذه المبادرة بعد ان رفضتها اسرائيل.

● لم تستطع القمة العربية الوصول الى مستوى العمل المؤسساتي سواء على مستوى القرارات والتعامل مع الازمات، بل اصبح انعقاد قمة عربية بحد ذاتها مشكلة، لان حالة الانقسام بين الدول الاعضاء تفرض نفسها.

● ان قرارات القمة هي قرارات عاطفية وكأنها لتفريغ شحنة غضب معينة لا تلبث ان تعود الامور الى ما كانت عليه.

● ان تأثير الولايات العربية هو تأثير حاضر في كل القمم العربية وخصوصا فيما يتعلق بمصالحها او مصالح اسرائيل.

ليس هدفنا هو تفنيد بنود الجامعة العربية للوقوف على مكامن الخلل فيها، وخصوصا بعد ما آلت اليه اوضاع العالم العربي اليوم. ليس فقط فيما بين الدول العربية وغيرها من الدول، ولا ما آلت اليه علاقات الدول العربيه فيما بينها بل ايضا علاقة شعوب الدول العربية مع انظمتها. لذلك فان افضل توصيف للجامعة العربية ممكن ان يطلق عليها هو الشلل العام. فقد نشأت هذه الجامعة كبيرة في اهدافها وانتهت نهاية يرثى لها، حتى اصبحت الدعوة الى عقد جلسة على مستوى القمة اشبه بالمستحيل وذلك لعدم ترجمة مقررات الجامعة على الارض الى سياسات عملية.

كان لا بد من هذه المقدمة كمدخل للكلام عن البرلمان العربي، الذي يعتبر من انتاجات الجامعة العربية. وذلك للوقوف على امكانية البرلمان في تحقيق غايته المنشودة.

● نشأة البرلمان العربي

أنشئ البرلمان العربي الانتقالي بقرار من الجامعة العربية في دورتها العادية رقم ١٧ المنعقدة في الجزائر بتاريخ ٢٢ اذار ٢٠٠٥[٨]. وكان الاقرار على مستوى القمة استنادا الى المادتين ١٩ و ٢٠ من ميثاق الجامعة العربية. وقد حددت الفترة الانتقالية بخمس سنوات يمكن تمديدها لمدة عامين كحد اقصى تبدأ من تاريخ اول انعقاد له. وذلك نحو قيام برلمان عربي دائم. ويتكون البرلمان الانتقالي من اربعة اعضاء لكل دولة عضو في الجامعة العربية اي ما مجموعه ٨٨ عضواً. غير ان هناك عدة ملاحظات في تأسيس هذا البرلمان تتعلق بالفترة الانتقالية والتعيين وحق المرأة والصلاحيات وهي[٩]:

● ان الفترة الإنتقالية للبرلمان العربي حسب المادة الاولى من النظام الاساسي هي خمس سنوات، وهي فترة طويلة خصوصا وان مهام هذا البرلمان الانتقالي هي مهام تأسيسية محدودة لا تستوجب هذه المدة الطويلة. اما

(٨) http://www.14 october.com/news.aspx?newsno = 23359

(٩) رشيد المدور، «ملاحظات بشأن البرلمان العربي الانتقالي»، **جوريسبيديا**، الموسوعة الحرة.,Ibid .

المهام المنوطة به في هذه الفترة فتشمل فقط اعداد النظام الداخلي وتشكيل مكتبه ولجانه واعداد النظام الاساسي للبرلمان العربي الدائم.

● نصت المادة الثانية من النظام الاساسي على ان تسمية اعضاء البرلمان تتم من قبل المجالس التشريعية في كل دولة عضو، مع مراعاة تمثيل المرأة.

● نصت المادة ٩ من النظام الاساسي على اختصاصات البرلمان الانتقالي واهمها من حيث طبيعتها العملية تتعلق بمناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل العربي المشترك، واصدار اراء وتوصيات بشأنها، وايلاء الاهتمام الى التحديات التي تواجه العالم العربي وعملية التنمية فيه، خاصة في المجالات الاقتصادية والبشرية والتكامل الاقتصادي في العالم العربي. اضافة الى مناقشة المسائل التي يحيلها اليه مجلس الجامعة على مستوى القمة او على المستوى الوزاري او الامين العام للجامعة وابداء الراي فيها. ويحق له اصدار توصيات بشأنها لتؤخذ في الاعتبار عند اصدار المجالس المعنية للقرارات ذات العلاقة. كما يناقش مشاريع الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية التي يحيلها مجلس الجامعة اليه. ويحيط بمشروع الموازنة السنوية لجامعة الدول العربية.

وبعد مرور اربع سنوات من عمل البرلمان العربي الانتقالي تم انجاز النظامين الداخلي والاساسي. ومن اهم المسائل التي تلفت النظر في النظام الاساسي ان ٣٧ فقرة من اصل ٦٢ من مواد المشروع استنسخت حرفيا من نصوص النظامين الاساسي والداخلي للبرلمان الانتقالي. اما المواضيع التي ركز عليها النظام الاساسي فهي خمسة وتتناول عدد الاعضاء الذي اصبح ٦ بدلا من ٤ وتناول مسألة الامتيازات وتغطية النفقات وتقليص الفصل التشريعي من ٥ سنوات الى ٤ وتقليص انتخاب الرئيس ونوابه من ٣ سنوات الى سنتين اضافة الى المتعلقة بتكوين المكتب واللجان المؤقتة والامانة العامة والموارد.

يتضح مما تقدم تركيز المشروع على الامور التنظيمية للبرلمان فقط ولم يتطرق الى اهداف ومرام لا تقل اهمية عما سبق، واهمها عملية التطوير والتحديث وهما الهدف الاساس الذي تشكل البرلمان العربي على اساسه. وبناء عليه فان مسألة الديمقراطية والتحديث والتطوير ودور المرأة كانت من المسائل التي استحالت مناقشتها. وكان دور المرأة حساسا وخصوصا وان بعض البرلمانات العربية تفتقد العنصر النسائي والبعض منهم تشكل المرأة فيه ديكورا فقط. وفي المقابل تبلغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الاوروبي نسبة ٤٠٪.

فالبرلمان العربي والجامعة العربية من قبله قد وقفا على الامور الشكلية دون الارتقاء الى الامور العملية، حيث انه ولد مبتورا دون وجود تسلسل تاريخي يبين حالة التطور التي مر بها من خلال دوره التشريعي والرقابي على اعمال الجهات التنفيذية المختصة ودور المواطن فيه. وبذلك اصبحت هذه المنابر السياسية منابر للخطب واصدار البيانات.

ثانياً: البرلمان الاوروبي

تمهيد:

ربما من المفيد البدء بطرح بعض الاسئلة البسيطة عن الاتحاد الاوروبي واعطاء اجوبة سريعة لها كمدخل للموضوع .**بداية** ما هو الاتحاد الاوروبي؟ انه شراكة سياسية واقتصادية لسبعة وعشرين دولة ديمقراطية اوروبية .**ثانيا**: ما هي الاهداف؟ تحقيق السلم والرفاهية والحرية لمواطني الاتحاد وهم ما يقارب ال ٥٠٠ مليون نسمة .**ثالثا**: ما هي نتائج الاتحاد حتى الان؟ فتح الحدود وحرية السفر والتجارة، تحقيق العملة الموحدة (اليورو)، تحقيق السلام الغذائي مع تحسين

للبيئة، تحسين الوضع المعيشي للبلدان الفقيرة في الاتحاد، اعمال مشتركة لمكافحة الجريمة والارهاب، تخفيض تعرفة الاتصالات والسفر، خلق فرص كثيرة للدراسة في الخارج اضافة الى الكثير من الامور .**رابعا**: كيف تدار هذه العملية؟ من اجل الوصول الى هذه الاهداف تعمل دول الاتحاد الاوروبي على تأسيس اجهزة لادارة الاتحاد وتبني تشريعاته، وهذه الاجهزة هي البرلمان الاوروبي الذي يمثل الشعب الاوروبي، المجلس الاوروبي والذي يمثل الحكومات الاعضاء، المفوضية الاوروبية وتمثل مصلحة الاتحاد الاوروبي، محكمة العدل الاوروبية، البنك الاوروبي المركزي[١٠]. **خامسا**: ماذا عن المستقبل؟ ان الاتحاد ليس باتحاد مثالي لذلك يقتضي العمل بشكل مستمر لتطويره. وهذا يقع على عاتق المواطن الاوروبي الذي عليه ان يرسل آراءه وتمنياته الى صانعي القرار. لذلك فان مستقبل الاتحاد الاوروبي سوف يحدد بواسطة الحوار والتواصل الديمقراطي .**سادسا**: ما هي الطريقة التي يستطيع المواطن الاوروبي ايصال رأية للمعنيين؟ ويتم ذلك بإحدى الطرق التالية:

- التواصل مع نائب المنطقة حيث ان سياسية الاتحاد الاوروبي هي جزء لا يتجزأ من السياسة المحلية.
- الاتصال بنائبهم في الاتحاد الاوروبي.
- الاتصال بالمؤسسات الاهلية غير الحكومية حيث انها تلعب دورا اساسيا في اسداء النصائح المتعلقة بسياسة الاتحاد.
- التواصل مع المفوضية الاوروبية التي تقوم على ترجمة سياسة الاتحاد[١١].

نلاحظ ان الاتحاد الاوروبي يتمتع بوجود سبع مؤسسات سياسية متكاملة ترعى عملية تطوير عمل الاتحاد وهي: البرلمان الاوروبي ومجلس الاتحاد الاوروبي والمفوضية الاوروبية والمجلس الاوروبي والمصرف الاوروبي المركزي ومحكمة العدل الاوروبية والمحكمة الاوروبية للمحاسبة. حيث تقع عملية التشريع على مؤسستين هما البرلمان الاوروبي ومجلس الاتحاد الاوروبي. بينما المهمة التنفيذية فتقع على عاتق المفوضية الاوروبية بشكل اساس وعلى عاتق المجلس الاوروبي بشكل ادنى. بينما السياسة المالية للاتحاد فانها تدار بواسطة المصرف الاوروبي المركزي. اما على الصعيد القضائي فان تفسير وتطبيق قوانين الاتحاد وحسن تطبيق المعاهدات يقع على عاتق محكمة العدل الاوروبية، اضافة على مؤسسات فرعية اخرى تساهم في تسهيل عمل الاتحاد.

ان وجود هذه المؤسسات يتشابه تماما مع وجود المؤسسات الدستورية على مستوى الدولة الواحدة كالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. لذلك فان فكرة الاتحاد لا يمكن لها ان تتم وتفعل الا بوجود هذه المؤسسات لكي تكون عملية ادارة الاتحاد مكتملة ومتكاملة في عملية التخطيط والتنفيذ من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة من وجود هذا الاتحاد.

ومن اجل الوقوف على مدى فاعلية هذه المؤسسات فإننا سنلقي نظرة سريعة على مكونات هذه المؤسسات واهم صلاحياتها[١٢].

- **المجلس الاوروبي**

يتشكل هذا المجلس من رئيس المجلس الاوروبي ورئيس المفوضية الاوروبية وممثلي

(١٠) http://en.wikipedia.org/wiki/European_Union
(١١) http://Europa.eu/abc/panorama/index_en.htm
(١٢) http://en.wikipedia.org/wiki/European_Union

الدول الاعضاء على مستوى رؤساء الدول او رؤساء الحكومة. وهو السلطة السياسية العليا للاتحاد، حيث يتمتع بصلاحيات كبرى ليست موضوعنا هنا.

- **المفوضية الاوروبية**

وهي تمثل الذراع التنفيذي التي تقترح القوانين وتدير شؤون الاتحاد يوماً بيوم، وتعتبر المفوضية القوة الدافعة لزيادة عملية دمج الدول الاعضاء وتقويتها. وتحتوي المفوضية على مفوض واحد لكل دولة عضو في الاتحاد.

- **البرلمان**

ويعتبر البرلمان الاوروبي نصف الجهة التشريعية اضافة الى مجلس الاتحاد الاوروبي الذي يمثل النصف الاخر. وسوف نناقش البرلمان الاوروبي بالتفصيل لاحقا.

- **مجلس الاتحاد الاوروبي**

ويعرف عادة بالمجلس، وهو عبارة عن مجلس الوزراء والجهة التي تشكل النصف الثاني لعملية التشريع في الاتحاد. ويتشكل هذا المجلس من وزراء في حكومات الدول الاعضاء. وتطال صلاحياته ايضا قضايا السياسة الخارجية والامنية.

أولاً: التأسيس للتجمع الاوروبي

من الضروري الوقوف على المنهجية التي اتبعتها الدول المعنية في اوروبا من اجل خلق تجمع اقليمي ناجح. وهل ان القرار والطريقة في اتخاذ مثل هذه الخطوة هو عمل عشوائي اعتباطي ام كان عملا مدروسا وعلى اسس متينة يتم تحقيق الهدف والغاية منه. ان الفكرة الشائعة بان الخطوط العريضة لانشاء الاتحاد الاوروبي بدأت سنة ١٩٥٠ على اثر مبادرة روبرت شومان وزير خارجية فرنسا. غير ان المتتبع لتاريخ نشوء الاتحاد يجد ان هناك محاولة اسبق على مبادرة شومان قام بها السيد براين ارستيد وهو دبلوماسي في الخارجية الفرنسية سنة ١٩٢٩. وقد دعا الى انشاء وحدة اوروبية في احد اجتماعات عصبة الامم. ومن اهم ما قام به هو محاولة ازالة الخلاف مع المانيا على اثر الحرب العالمية الاولى وادخالها في عصبة الامم. وقد كان متميزا في رأيه فيما يتعلق بالحرب حيث اعتبرها لا اخلاقية حتى ولو كان لها مبرر اخلاقي. كما استنكر عدم وجود مؤسسات اوروبية تعمل من اجل الوصول الى تقارب وتفاعل فيما بين الدول الاوروبية. واثناء انعقاد جلسة الجمعية العامة في عصبة الامم طلب منه تقديم مذكرة لمناقشتها بشأن التعاون المقترح يبين فيها الطريقة العملية التي تقرب الدول الاوروبية لبعضها.

وقد تميز براين بواقعيته حيث ان مذكرته لم تكن مذكرة شاملة بمعنى انها عملت على تحقيق اتحاد اوروبي كامل على كل الصعد، بل كان المسعى محدودا على الصعيد الاقتصادي فقط وذلك من اجل ضمان عدم رفض الاقتراح وخصوصا وان وروبا كانت ما زالت تنفض غبار الحرب العالمية الاولى عنها. اضافة الى ان الشعور القومي كان ما زال مسيطرا على الفكر. لذلك فقد اقترح براين وجود اتحاد اقليمي يتالف من الدول الاوروبية ويشمل ممثلي الدول الاوروبية ولجنة سياسية واخرى تنفيذية وهيئة عامة. وبعد اتمام المذكرة قدمها سنة ١٩٣٠ غير ان ردود الفعل على المذكرة كانت فاترة وغير مشجعة بسبب ريبة الاعضاء من وجود خطر على السيادة الوطنية. ولم ير هذا المشروع النور انذاك بسبب شدة الازمة الاقتصادية العالمية من جهة والى وفاة السيد براين[١٣].

(١٣) www.theeuros.eu/The-9th-may-s-declaration-which.html

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، انطلقت عملية انشاء الاتحاد الاوروبي لتفادي وقوع مثل هكذا حرب مرة اخرى. غير ان بعد انتهاء الحرب مباشرة انقسمت اوروبا الى معسكرين اثنين: شرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي وغربي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، حيث انطلقت بعدها بما عرف بالحرب الباردة التي دامت زهاء اربعين عاما. استدعى ذلك دول اوروبا الغربية الى تأسيس المجلس الاوروبي في ١٩٤٩، والذي مثل الخطوة الاولى للتعاون فيما بينهم(١٤). وتطور الامر بعد ان اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان في التاسع من ايار ١٩٥٠ خطة للتعاون المكثف، ومنذ ذلك الحين يحتفل بهذا اليوم سنويا بعنوان يوم «اوروبا». وعلى الأثر تأسس ما عرف باتحاد الفحم والحديد الاوروبي في ١٨ ابريل ١٩٥١. وقد بدأ العمل بهذه الاتفاقية في السنة التي تلتها في ٢٣ تموز وشملت ست دول فقط وهي المانيا الاتحادية وبلجيكا وفرنسا وايطاليا ولكسمبورغ وهولندا.

ليس هدفنا هنا هو الوقوف على كل المراحل التي تطور من خلالها الاتحاد، ولكن فقط للوقوف على اهمية التطور الجزئي والمدروس والبعيد عن العشوائية من اجل ضمان الاستمرار والنجاح. لذلك هل وقفت الدول الست على اتحاد الفحم والحديد ام توسعت بأنشطتها الاقتصادية؟ لم تمراكثر من ست سنوات الا وان اتفقت هذه الدول الست على انشاء ما عرف بالسوق الاوروبية المشتركة (EEC). وكان هدف هذه السوق هو التوسع في النشاطات حيث شملت حرية حركة الانسان الاوروبي وحرية التبادل التجاري دون اي قيود. وتبعتها في سنة ١٩٥٩ خطوات عملية لتدعيم هذه السوق فكان القرار بإلغاء الرسوم الجمركية(١٥).

لم تتوقف العضوية على الاعضاء الستة الاساس في تشكيل الاتحاد بل تطور العدد في سنة ١٩٧٣ لتنضم ثلاث دول اخرى هي بريطانيا وايرلندا والدنمارك. وذلك على الرغم من محاولة بريطانيا السابقة للقضاء على السوق الاوروبية. غير ان الاسس القوية التي قامت عليها السوق الاوروبية اقنعت بريطانيا بضرورة الانضمام لتصبح عضوا فاعلا فيه بدلا من تدميره(١٦). لتتوالى بعدها فصول انضمام بقية الدول الاوروبية الغربية لتشمل جميع دول شرق اوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لتصل بعده اوروبا الى تأسيس الاتحاد الاوروبي والاعلان عنه في سنة ١٩٩٣ على اثر معاهدة ماستريخت(١٧).

ثانياً: التطور التاريخي للبرلمان الاوروبي

بعد تطور اتحاد شركات الفحم والحديد والصلب الى السوق الاوروبية المشتركة، كان من الضروري ان يتبع هذا التطور تطورا اخر على صعيد التمثيل للدول المنضوية تحت لوائه من اجل ضمان عملية التطور السليم. وقد حصلت اول انتخابات برلمانية مباشرةعلى الصعيد الاوروبي في سنة ١٩٧٩ تتمثل فيه

(١٤) http://Europa.eu/history/1945-1959/index_en.htm

(١٥) Ibid.,

(١٦) Talal Khudari, ***Introduction to the study of the European Union***, al-Wa'ad publishing services, Beirut, 1998, p. 42.

(١٧) http://en.wikipedia.org/wiki/European_Union

مصالح شعوب هذه الدول في جو من الحوار الديمقراطي[١٨]. وقد ورث البرلمان الاوروبي ما كان يعرف بالمجلس العام للدول الست الاساس التي عملت على تاسيس اتحاد شركات الفحم والحديد والصلب. وذلك بسبب تطور وتشعب اهداف السوق الاوروبية المشتركة، حيث ان المصلحة لم تعد محصورة بشركات الفحم والحديد بل تعدتها لتطال مجموع المواطنين في هذه الدول الاوروبية. وانسجاما مع العقيدة الليبرالية التي تقوم على الفرد، كان من الضروري ان يدلي هذا الفرد بصوته واختيار الشخص المناسب ليمثله في البرلمان الاوروبي والذي يقع على عاتقه الحفاظ وتطوير كل ما له صلة بالمواطن الاوروبي.

وعلى الرغم من الاختلاف الكبير في نسب تعداد السكان بين الدول الاعضاء حيث يصل تعداد السكان في المانيا مثلا الى اكثر من ٨٠ مليون نسمة فان عدد نوابها في البرلمان الاوروبي لا يزيد عن ٩٩ نائبا وذلك في مقابل دولة كمالطا لا يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠٠٠ الف نسمة، لها ٥ مقاعد وذلك حسب الانتخابات الاوروبية في سنة ٢٠٠٩، والتي تستمر لمدة خمس سنوات تنتهي في ٢٠١٤ حيث يصل عدد اعضائة الى ٧٣٦ نائباً. اي ان كل نائب الماني في البرلمان الاوروبي يمثل ما لا يقل عن ٨٢٠ الف نسمة من تعداد السكان هناك في مقابل تمثيل النائب من مالطا لما يقارب الـ ١٠٠ الف مواطن فقط. على الرغم من هذا الفارق الكبير بين النسبتين الا ان الدول الاوروبية ارتأت اجراء تعديل جديد اقرت بموجبه تحديد الحد الاقصى لعدد النواب مهما ازداد تعداد سكانها وهو ٩٦ نائبا في مقابل ٦ نواب مهما صغر تعداد سكانها، واقر هذا المشروع بغالبية ٣٧٨ صوتاً. وعلى اثره سوف يصبح عدد نواب البرلمان الاوروبي ٧٥٠ نائبا في انتخابات ٢٠١٤. وكان الهدف من هذا الاجراء هو تفعيل عمل المجلس من اجل نجاح الاتحاد حيث لا تشعر الدول الصغيرة الحجم بالتهميش او الهيمنة[١٩].

ويعتمد النظام الانتخابي على مبدأ الصوت الواحد فقط حيث تتنافس الاحزاب الاوروبية بمختلف اشكالها في هذه الانتخابات. ويستمر النائب في منصبه مدة صلاحية البرلمان اي خمس سنوات يتمتع خلالها بالحصانة وكل المميزات التي يتمتع بها النائب على الصعيد المحلي. ولا يحق للنائب الاوروبي ان يكون نائبا في بلده الام طوال مدة نيابته[٢٠].

ويتكون مجلس النواب من مكتب المجلس وعدد من اللجان لتنظيم عمل مجلس النواب، منها لجان متعددة ومتخصصة من اجل اعطاء المشورة والاقتراحات لطرحها على الهيئة العامة. وهناك لجان دائمة عددها عشرون لجنة ينتخب اعضاؤها من المجلس. كما ان هناك لجان مؤقته حيث لا تزيد مدة عمل هذه اللجان عن سنة واحدة. واخيرا هناك لجان التحقيق.

● ألية عمل البرلمان الاوروبي

يقع مقر البرلمان في مدينة ستراسبورغ حيث تعقد اجتماعات المجلس مرة واحدة شهريا على مدار السنة. اما الجلسات الاضافية للمجلس فتعقد في بروكسل حيث مقر الامين العام لمجلس النواب. والمادة ١٤٠ تنص على

(١٨) Talal Khudari, op.cit. p. 119.
(١٩) http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?
(٢٠) Talal Khudari, op.cit. p. 125.

انتخاب المجلس لرئيسه واعضاء مكتبه من النواب الاوروبيين. ورئيس المجلس هو الممثل الوحيد للتجمع الاوروبي في المحافل الدولية وله حق تخويل بعض من صلاحياته. ويجتمع المجلس في جلسات حكمية في فترتين محددتين[٢١]. ويتكون المجلس من عشرين لجنة مختلفة تطال مهامها جميع الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

ان المهمة الاساسية للمجلس تكمن في تمثيل مواطني الدول الاعضاء في المجتمع الاوروبي، وعليه فإن المجلس يجب ان يتمتع بالشرعية المبناة على الديمقراطية الشعبية[٢٢]. وينتخب اعضاءه لمدة خمس سنوات حيث يقوم بتشريعات تمس شؤون حياة المواطن الاوروبي اليومية. وتتعدد المهام الاساسية للبرلمان الاوروبي لتشمل سلطة التشريع وسلطة المراقبة على نشاطات الاتحاد الاوروبي، وسلطة الدفاع عن حقوق الانسان وسلطة تحقيق التقارب بين اعضاء الاتحاد[٢٣]. ومهامه هي:

١. الصلاحية التشريعية

آلية العمل التشريعية للبرلمان الاوروبي هي كما هو متعارف عليه في البرلمانات الديمقراطية حيث يتقدم النائب بمشروع للمفوضية الاوروبية الجهة الرئيسية المخولة بالتشريع وطرحه للتصويت. يتم بعدها قبوله او تعديله ومن ثم للمصادقة عليه سواء اكانت تتعلق بمواضيع عامة او بمواضيع ذات صفة حساسة[٢٤]. كما يحق للبرلمان طرح المبادرات السياسية امام المجلس الاوروبي.

٢. الصلاحية الرقابية

ومن وسائل المراقبة المتاحة للبرلمان الاوروبي هي:

- حق المواطن الاوروبي تقديم العرائض

يحق للمواطن الاوروبي تقديم عريضة يطالب فيها بأجوبة وحلول للمشاكل القائمة ضمن حدود الاتحاد الاوروبي وذلك عبر الوسيط الرسمي (Ombudsman) بين المواطن والسلطات.

- صلاحية التحقيق

يحق للبرلمان الاوروبي تشكيل لجنة للتحقيق سواء في خرق او سوء تطبيق للقوانين من قبل الدول الاعضاء.

- حق اللجوء الى محكمة العدل الاوروبية

يحق للبرلمان الاوروبي ان يلجأ الى المحكمة للمحافظة على امتيازاته او للمطالبة بتنفيذ التعهدات المتوجبة سواء على المفوضية الاوروبية او مجلس الاتحاد الاوروبي.

- المراقبة المالية

للبرلمان الاوروبي سلطة المراقبة في الحقل الاقتصادي والمالي، اضافة الى ضرورة موافقة البرلمان عند تعيين رئيس ونائب الرئيس واعضاء الهيئة التنفيذية للبنك المركزي الاوروبي. واخيرا على رئيس البنك المركزي الاوروبي تقديم تقريره السنوي للبرلمان.

٣. صلاحية الدفاع عن حقوق الانسان

يعتبر الدفاع عن حقوق الانسان من الاولويات الرئيسية للبرلمان الاوروبي، حيث تقوم اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية بتوجيه اي قضية تتعلق بحقوق الانسان خارج حدود

---

(٢١) Khudari, op.cit., pp. 129-130.

(٢٢) http://www.europarl.eu.int/parliament/public/staticDisplay.do

(٢٣) Ibid.

(٢٤) http://www.europarl.eu.int/parliament/public/static Display.do

الاتحاد الاوروبي. وتشمل هذه الصلاحية الامور التالية:

● ينشر البرلمان الاوروبي تقريرا سنويا لقضايا حقوق الانسان في الدول خارج نطاق الاتحاد الاوروبي وداخله.

● على المجلس الاوروبي اخطار البرلمان في حال اتخاذ قرار بتعليق اي اتفاقية على اساس حقوق الانسان. وعليه يستطيع البرلمان ان يضغط على الدولة المعنية مثلا لإطلاق سراح السجناء السياسيين او لحث الدول على التعهد على حماية حقوق الانسان.

● يطرح البرلمان في دورات انعقاده الشهرية قضايا للنقاش لامور تتعلق بالخروقات سواء على صعيد حقوق الانسان او بتطبيق الديمقراطية او القانون. كما يحق له اصدار قرارات تدين الحكومات التي تخرق حقوق الانسان وعليه يكون المواطن الاوروبي على اطلاع على هذه الخروقات.

● اصدار جوائز سنوية في حقل حرية التعبير لدعم الشعوب في نضالها في سبيل حقوق الانسان.

٤. صيانة العلاقات مع برلمانات الدول الاعضاء

يعلق البرلمان الاوروبي اهمية كبيرة على تدعيم العلاقات بين برلمانات الدول الاعضاء من خلال عقد اجتماعات دورية. حيث يطلع رؤساء البرلمانات المحلية على كل المستجدات والنشاطات التي يقوم بها. كما يدعو البرلمان الاوروبي بعض اعضاء البرلمانات المحلية لحضور جلسات المناقشة والمشاركة في ابداء الآراء.

٥. المراقبة على اعمال المفوضية والمجلس

وتتمثل هذه المراقبة في الأشكال التالية:

● موافقة او عدم موافقة البرلمان على انتخاب رئيس المفوضية من قبل المجلس.

● يحق للبرلمان مراقبة اعمال المفوضية وهي احدى الادوات الاساسية في يد البرلمان لضمان حسن سير عمل المفوضية، كما يستطيع البرلمان ان يجبر المفوضية على الاستقالة.

● على المفوضية تقديم تقرير سنوي عن اعمالها للبرلمان، اضافة الى تقرير سنوي عن كيفية صرف موازنته، من خلال هذه التقارير يستطيع البرلمان القيام بعملية المراقبة

● للنواب الحق بالاستجواب الشفهي والخطي لكل من المفوضية والمجلس.

● يحق للبرلمان القيام بمبادرات سياسية من خلال الطلب من المفوضية تقديم مقترحات الى مجلس الاتحاد الاوروبي.

● يحق للبرلمان وبشكل دوري الطلب من المفوضية والمجلس تطوير سياستهما او تقديم طروحات جديدة للعمل.

● على مكتب رئيس المجلس تقديم برنامجة الى البرلمان في بداية عهده، وتقديم تقرير عند نهاية ولايته يبين فيه النتائج التي تحققت.

٦. دور البرلمان في العولمة

يلعب البرلمان دورا مهما في تطوير عمل الاتحاد الاوروبي في مجال العولمة وذلك من خلال:

● مناقشة كل ما يتعلق بالعولمة ويراقب كل ما تقوم به منظمة التجارة الدولية.

● موافقته او عدم موافقته على نتائج المباحثات التي يقوم بها الاتحاد الاوروبي مع منظمة التجارة الدولية. كما يقدم اقتراحات للمفوضية الاوروبية التي هي المفاوض بلسان الاتحاد الاوروبي لمناقشتها مع المنظمة.

● الاضاءة على بعض القضايا الهامة او الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في عملية العولمة.

نلاحظ من خلال دور البرلمان الاوروبي الكيفية التي أنشئ على اساسها وهو جزء من

منظومة سياسية مؤسساتية تطورت جميعها بتطور الاهداف والنتائج. حيث لعب المواطن الاوروبي الدور الاساس في نجاح هذه المؤسسات وذلك من خلال الاقتراع السري المباشر في الانتخابات التي توصل تمنياته وآماله في تطوير المجتمع الاوروبي. وقد افضى تطور هذه المؤسسات الى الاتحاد الاوروبي على الرغم من عدم اكتمال عناصره بشكل كامل حيث يبقى القرار الفصل فيه الى رأي المواطن عبر استفتاءات تجريها الحكومات التي تعكس رغبة المواطنين في ذلك من عدمها.

الخاتمة والاستنتاجات

بالنظر الى الحالتين نجد ان في الحالة العربية تمتد «سلطة» البرلمان على مساحة جغرافية كبيرة تصل من سواحل المحيط الاطلسي غربا الى شواطئ الخليج شرقا. حيث هناك العوامل المشتركة كالتاريخ واللغة والعنصر والعادات والتقاليد والثقافة الواحدة والشعور النفسي في وحدة الطموح السياسي القومي. وفي المقابل نجد في اوروبا صورة مختلفة حيث تحتوي على قوميات مختلفة ولغات متعددة واختلاف المذاهب الدينية والحروب الدينية وصولا الى الحروب الكبرى واهمها في القرن العشرين.

هاتان الصورتان المختلفتان تقودنا الى التساؤل عن اسباب نجاح اوروبا وفشل العرب في تحقيق تكامل على كل الصعد وصولا الى الاتحاد. لماذا توحدت اوروبا اقتصاديا ونقديا وسياسيا وأضحت تجربتها نموذجا فريدا للاندماج الاقليمي؟ وفي المقابل نرى تفرق العرب الى طوائف وقبائل وانقسام دول وتعدد الانظمة السياسية المتناقضة، اضافة الى انتشار الانقسام وعدم الثقة فيما بينهم على الرغم من كل العوامل المشتركة حيث اصبح العالم العربي نموذجا للانقسام والتفرق.

هناك من يقول بأن الغرب هو وراء هذه الحالة العربية، وبالتأكيد للعامل الخارجي دور أساسي في ذلك، ولكن من التجني التلطي وراء هذا العذر. فالعوامل الداخلية هي الاساس في تردي الحالة العربية. ان هذا التردي هو الذي شجع وفتح الابواب للتدخلات الخارجية. والملفت ان كل المحاولات العربية للاندماج والوحدة باءت بالفشل مع بروز النزعة القطرية واتساع رقعة النزاعات الحدودية، والصراعات الشخصية التي تجسدت في الاهانات المتبادلة التي كانت تحصل بين القادة العرب في اجتماعات القمة العربية. والاخطر ان بعض البلدان العربية سعت الى تاسيس تكتلات سياسية متناقضة لم تزد الفرقة العربية الا ازديادا. حيث اصطفت بعض البلدان العربية في معسكر مع من كان سابقا العدو الاساس للعرب والعروبة. واصبحت لغة التخوين هي السائدة بين قادة الانظمة العربية وذلك على الرغم من ان جميع الدول العربية، هم اعضاء في الجامعة العربية. وخصوصا ان الجامعة تحوي دولا متناقضة سياسيا ولكنها تشترك جميعها في ميزة واحدة وهي انها تمنع الانسان العربي من ان يكون مواطنا وليس ان يكون رقما.

فكيف يمكن ان نرى مؤسسات عربية فاعلة في ظل تلك الانظمة؟ اليست هذه الانظمة دون استثناء وحتى التى تعتبر نفسها ديمقراطية هي انظمة شخصانية؟ الا يختزل رئيس الدولة جميع الصلاحيات في يده؟ واخيرا يبقى المواطن العربي الغائب الاكبر والمعني الاول بأي تقارب اقليمي ولكن دون ان يكون له اي رأي او دور في تأسيس اي من التجمعات الاقليمية.

فلم نجد اي تسلسل منطقي للمؤسسات «الوحدوية» العربية ومنها البرلمان العربي، حيث تفتقر الى التطورالتاريخي بكل ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليستدعي العمل على تطوير هذه المؤسسات. فالجامعة

العربية نفسها تأسست بقرار وليس بناء على تطور تاريخي. ولم يكن الحال افضل فيما يتعلق بالبرلمان العربي، فهو الاخر تأسس بقرار على مستوى القمة العربية دون ان يكون هناك تطور تاريخي يستدعي انشاء او تطوير مثل هكذا مؤسسات. فجاءت هذه المؤسسات «مسخا» لاكمال الديكور العربي والبعيد كل البعد عن مغزاه الحقيقي وهو المواطن ودوره في المجتمع.

وفي المقابل نجد ان البرلمان الاوروبي قد تطور بشكل منطقي وبتسلسل تاريخي يراعي التطورات المختلفة على الصعيد المجتمعي.

وعلى اثر هذا التطور يمارس البرلمان الدور المنوط به كمؤسسة تشريعية ورقابية على اعمال المجلس الاوروبي لأنه الكيان السياسي المنتخب من قبل الشعب. ان هذه النتيجة تتماشى ومبادئ النظام الديمقراطي التي تقول بان الشعب هو مصدر السلطات وبالتالي الشرعية. وقد لخص احد رجالات الاتحاد الاوروبي جان مونيه وهو اول رئيس لاتحاد شركات الفحم والحديد فكرة الاتحاد، والتي تتردد دائما بالقول «نحن نوحّد االشعوب وليس الدول»[٢٥].

(٢٥) http:/europa.eu/abc/history/foundingfather/monnet/indix_en.htm.